

الزيجات المختلطة

الأب لورانس فايرلي

نقلتها إلى العربية أسرة التراث الأرثوذكسي

لقد انتهيتُ للتو من قراءة كتاب مثير للاهتمام عنوانه "الزيجات المختلطة" للأب أنتوني روبير، وهو كاهن أنطاكي (في أميركا) وأستاذ شرف في دراسات بدايات التاريخ الحديث واللاهوت في جامعة بن ستايت. كما يتوقع البعض من حامل دكتوراه (كما يُشار إليه على غلاف الكتاب من خلف)، العمل دراسي مع الكثير من التبييلات. كان من الصعب في البداية تحديد بالضبط ما كان يحاول قوله، إذ كمثل الكثير من الباحثين تكاد نقطته الأصلية أن تضيع في العبارات الطويلة المتعددة المقاطع وفي التفاعلات المختلفة مع الباحثين الآخرين. ولكنها تنفع بأن تدفع إلى إعادة قراءة العمل.

لقد لاحظت في الكتاب الكثير من "التشفير" في الكلام (أي استعمال كلمات للإشارة إلى أمور غير محققة)، كالاستعمال المتكرر لكلمات "الرحمة والعدالة" فيما المقصود هو "مناولة غير الأرثوذكس نزولاً عند رغبتهم بالرغم من القوانين الكنسية". قد تمون هذه الممارسة شرعية أو حكيمة وقد لا تكون، لكن ينبغي مناقشة الموضوع بما هو عليه، وليس على أساس حكم مسبق تعبر عنه هذه الشيفرة. كما لاحظت نوعاً من استغلال العواطف (ad hominem) في مقاربة الذين يرفضون إمكانية منح المناولة لغير الأرثوذكس المتزوجين من أرثوذكس، حيث يهزأ الكاتب من هذا الرفض على أنه "مقاربة فائضة الشرعية"، وأن من يتبنونها هم "جسم قبلي ذو توجه طائفي ينزع إلى حماية حدود محمية يسكنها صنف مرعوب في خطر". هذا ليس خطاباً مساعداً.

ماذا يمكن إذاً أن يُقال عن عادة الزواج المختلط، أي زواج أرثوذكسي(ة) من غير أرثوذكسي(ة)؟ فنلاحظ عدداً من النقاط: القوانين المتعلقة بهذا الاحتمال واضحة: هذا الزواج غير مسموح.

فالقانون العاشر من مجمع اللاذقية في القرن الرابع يقول: "يجب على أعضاء الكنيسة ألا يزوجوا أولادهم، بدون تمييز من المبتدعين"، والقانون ٣١ من المجمع نفسه: "لا يجوز عقد زيجات مع المبتدعين ولا مصاهرتهم بإعطائهم أبنائنا وبناتنا. ويجوز أن نأخذ منهم إذا وعدوا بأن يصيروا مسيحيين". ولهذا يقول القانون ٢١ من مجمع قرطاجة المنعقد في ٤١٩: "أن أبناء الإكليركيين لا يجوز أن يتزوجوا من الأمم (الوثنيين) أو من المبتدعين". ومثله القانون ١٤ من مجمع خلقيدونية المنعقد في ٤٥١: "لا يجوز شرعاً لأي منهم (القرّاء والمرتلين) أن يتخذ زوجة غير أرثوذكسية... ولا أن يأذنوا بزواج أحدهم (أولادهم) من شخص مبتدع أو يهودي أو وثني ما لم يعود ذلك الشخص بأنه يرتد إلى

الإيمان الأرثوذكسي". وفي الخط نفسه القانون ٧٢ من مجمع ترولو المنعقد في ٦٩٢: "لا يجوز لرجل أرثوذكسي أن يتزوج امرأة مبتدعة، ولا لامرأة أرثوذكسية أن تتزوج رجلاً مبتدعاً". صحيح أن بعض قوانين الكنيسة ليست قوانين خالدة، كالوصايا العشر. فهذه القوانين كانت ردوداً رعائية تُعطى في إطار ثقافة ومواقف زمانها لتلبية حاجة وتصحيح إساءة. لذلك يجدر السؤال عما إذا كان من الممكن تطبيق صفة "الهراطقة" المشار إليها في القوانين بشكل موحد على غير الأرثوذكس المعاصرين بنفس الطريقة التي تمّ فيها التطبيق على غير الأرثوذكس في ذلك الزمان. ببساطة، أعتقد أنه لا يمكن تطبيقها بنفس الطريقة، وأن لا حاجة اليوم لمعاملة المشيخي الملتزم بنفس الطريقة التي عومل بها أريوسي الأمس المتحمس. يبدو أن احتمالات الزواج المختلط بين الأرثوذكس والكاثوليك في وقت لاحق من تاريخ الكنيسة تؤكد ذلك. كان الكاثوليك يعاملون أحياناً كهراطقة، وأحياناً كمجرد منسقين. نلاحظ أنه حتى القديس مرقس الأفسس الأشوس لم يطلب إعادة تعميد الكاثوليك شرطاً للعودة إلى الكنيسة الأرثوذكسية. لقد استعادهم بالميرون وحده، معترفاً بأن أبعاد الانقسام الكبير معقدة. لذلك هناك حالات من الزيجات المختلطة في تاريخ الكنيسة الأرثوذكسية. لكن هذا الاعتراف لا يعني أنه يمكننا ببساطة رمي تلك القوانين في القمامة، كما لو أن التبديل في الموقف أفرغها من كل معنى وقوة. ما زلنا بحاجة إلى طرح السؤال: "ما الذي كانت تحاول هذه القوانين الحفاظ عليه؟" علينا أن نطبّقها بحذر شديد، لا أن نرفضها لأننا نجد فيها إخراجاً مسكونياً. أعتقد أن هذه القوانين تحافظ على فكرة أن البدعة سيئة وتقتل الحياة الروحية إذا شُح لها بالدخول إلى الكنيسة.

من غير المجدي محاولة تفادي ذلك بالحديث عن قسوة "تحويل الحافة إلى حدود". الحدود هي بالضبط ما تدور حوله القوانين، لأن واضعيها عرفوا (على حد تعبير القديس بولس) أن "خميرة صغيرة تخمر العجين كله" (كورنثوس الأولى ٦:٥). نحن بحاجة إلى حدود، يحرسها الأساقفة، للحفاظ على حياة الكنيسة وتعليمها طاهراً. إن الاستخفاف بهذا الاهتمام بالحدود باعتباره تشريعاً ضيقاً وبارداً، والتخلي عن القوانين بالحديث عن الرحمة والعدالة، أمران لهما ثمن. إذا كنتم تشكّون في هذا، فما عليكم سوى إلقاء نظرة على الطوائف التي فتحت حدودها تماماً لجميع الكنائس الأخرى وجميع التأثيرات. المنظر ليس جميلاً. لذلك أود أن أقترح ما يلي، في محاولة لتطبيق القوانين بطريقة رعائية في بيئتنا المعاصرة.

بادئ ذي بدء، يجب أن نفحص الواقع المسكوني من الأساسي لأي نقاش حول الزواج المختلط اليوم، أن يعترف الأرثوذكسي المتيقظ أنه خارج حدود الأرثوذكسية يزداد الأمر غرابةً. إن الليبرالية اللاهوتية (مع التزامها بنمط الحياة المثلي والتحول

الجنسي) تتفشى في الكنائس الرئيسية كحريق الغابات المنتشر دون رادع. الكنائس الإنجيلية قد قطعت تقريبًا، من خلال فرق الإنشاد فيها، ارتباطها بالعقيدة التاريخية والطائفية. حتى الكنيسة الكاثوليكية يبدو أنها ضلّت طريقها، ويبدو أنها في خضم الانقسام الفعلي بين الليبراليين والمحافظين، حيث أدلى البابا فرانسيس بتصريحات تدفع الكاثوليك المحافظين إلى السكتة الدماغية فيما يُطلق العنان لكادر من أطباء الفاتيكان ليشرحوا أن الأب الأقدس لم يقصد حقًا ما قاله. هناك استثناءات لكل هذا الانحراف الكنسي، لكن هذه الاستثناءات تبرهن القاعدة بكل بساطة، لأن هذه الاستثناءات تعلن بصوت عالٍ أن الوضع هناك صار شواذًا.

يبدو أن الذين يدفعون باتجاه علاقات مسكونية أوثق بين الأرثوذكس وغيرهم من الطوائف لم يلاحظوا هذه الانحراف الخطير. من الصعب بالنسبة لي ألا ألاحظ الانحراف، لأن أولئك الذين تحوّلوا إلى الأرثوذكسية في سانت هيرمان حيث كنت راعيًا أحضروا لي قصص الرعب من الأماكن التي أتوا منها. عندما يعترض بعض المسكونيين المعاصرين على تطبيق المصطلحات القديمة عن الهرطقة على المسيحيين المعاصرين، أتساءل أحيانًا عن أي مسيحيين معاصرين يتحدثون. كما ذكرنا سابقًا، لا ينبغي تكويم بعض المشيخيين المتدينين مع آريوس والعصاة، ولكن هذا ضروري مع البعض الآخر. أظن أن المسكونيين يقصدون "بالمسيحيين المعاصرين" الأشخاص الطيبين الآخرين الذين يكونون معهم كتفًا إلى كتف في التجمعات المسكونية والأكاديمية. هذه التجمعات، كما أرى، تمثل جوفًا مخلخلًا للتحكم بنهجنا الأساسي تجاه الطوائف الأخرى، وفي الواقع مخلخلًا جدًا.

ثانيًا، السماح بالزواج المختلط كتدبير

يجب السماح بالزواج المختلط لأن الكاثوليك والبروتستانت المعاصرين ليسوا نفس الهراطقة القدماء. ولكن يجب أن يُسمح بذلك مع الاعتراف الكامل بأنه اتحاد حيوانين كنسيين مختلفين تمامًا يظلان غير متكافئين في ارتباطهما. لا ينبغي التقليل من الاختلافات بين الأرثوذكسية وأشكال المسيحية الأخرى، كما هو الحال في مناولة الشريك غير الأرثوذكسي. يسمح التدبير بالزواج المختلط (مهما كان تعريفه)، لكن من إساءة استخدام التدبير هو ادّعاء أن السماح بالزواج المختلط يجعل، بطريقة أو أخرى، الفروق بين الأرثوذكسية وغير الأرثوذكسية تختفي بحيث يمكن مناولة الشريك غير الأرثوذكسي.

قد يرى البعض أنه من غير المتسق إعطاء سر واحد (أي الزواج) لغير الأرثوذكسي ولكن ليس اثنين (المناولة أيضًا). إن الإصرار على هذا الاتساق، يؤدي إلى عدم السماح بالزواج المختلط تمامًا. من الخطأ استخدام تسامح الكنيسة السخي في الزواج المختلط كسلاح للإطاحة بالممارسة الإفخارستية أيضًا. الزواج المختلط المسموح به في ظل الظروف الإفخارستية التقليدية ليس مثالًا على التناقض،

بل على التسامح. لكن لا ينبغي التطاول على هذا التسامح وتحويله إلى اتهام بعدم الاتساق للمطالبة بمزيد من التنازلات.

بالتدبير، يمكن السماح بالزواج المختلط بين مسيحي أرثوذكسي ومسيحي غير أرثوذكسي لأن جوهر الحقيقة الأسرارية في الزواج ينطوي على أن يجعل الزوجان المسيح محور حياتهما الزوجية معًا، وهذا لا يزال ممكنًا طالما الزوجان مسيحيان. لذلك لا يمكن السماح بالزواج المختلط في الحالات التي يتزوج فيها المسيحي من شخص غير مسيحي، لأن الشريكين معًا لا يمكن أن يجعلوا المسيح محور حياتهما الزوجية التي هي جوهر الزواج المسيحي.

وعليه، إن قدرة الذين يتلقون السرّ على تلبية متطلبات طبيعة السرّ نفسه هي ما يقرر إمكانية اللجوء إلى التدبير الأسراري من عدمه. يمكن تطبيق التدبير في بعض الزيجات المختلطة، لأن الأزواج المسيحيين يمكن أن يفوا بشرط جعل المسيح مركز حياتهم الزوجية. فيما لا يمكن تطبيقه على المناولة، إذ كما قيل سابقاً، لا يستطيع غير الأرثوذكسي تلبية الشروط المطلوبة للعضوية في الجسم الأرثوذكسي فيما الاندماج في هذا الجسم هو الغرض من المناولة.

ثالثاً، الطبيعة الإشكالية للزواج المختلط

كون الشريك غير الأرثوذكسي آتياً من تقليد على درجات متفاوتة من التعارض مع الأرثوذكسية، يجب أن نكون منفتحين وصريحين في إعلاننا أن مثل هذه الزيجات ستكون إشكالية دينياً. إن تكاثر العبارات المنمّقة حول "الروح المشتركة بشكل أو بآخر، والتي يتم إدراكها في أقنومين" يحجب الطبيعة الإشكالية للاتحاد. فمعنى الزواج المختلط أن الشريكين لا يشتركان الرأي نفس حول أشياء ستكون مركزية في زواجهما. إن حقيقة الأرثوذكسية ليست جانبية وهامشية، بل هي مهمة ومركزية للغاية، وهذه هي الحقيقة التي يختلفان بشأنها. إن رفض مناولة غير الأرثوذكس هو ببساطة نتيجة الاعتراف بأهمية ما يرفضه الشريك غير الأرثوذكسي. يمكن للمرء أن يتفق على الاختلاف حول عدد من الأشياء في الزواج، كالذوق في الموسيقى والرياضة وحتى السياسة. لكن حقيقة المسيح وكنيسته أساسية في حياة المسيحي، ولا يمكن للاختلاف حولها إلا أن يكون له عواقب بعيدة المدى.

من الممكن، بالطبع، للزوجين التقليل من هذه الأمور والاتفاق على الاختلاف، معتبرين الإيمان بالمسيح والحياة في كنيسته شيئاً لا يفوق تذوق الموسيقى أهمية. لكن هذه القضية لا يمكن تفاديها إلى الأبد. على وجه الخصوص، ستظهر في المقدمة بمجرد أن يبدأ الزوجان في الصلاة معًا. هل يمكن أن يجتمع كلاهما معًا في ركن الأيقونات للصلاة أمام الأيقونات؟ هل يمكن لكليهما أن يصليا الصلاة إلى والدة الإله والملائكة والقديسين؟ هل يتحدّان في الصلاة على الراحل؟ هل يذهبان كل في طريقه صباح الأحد ويلتقيان بعد ذلك لتناول الغداء؟ أهمية هذه الصلاة المشتركة (الشخصية أو الجماعية) ليست

ثانوية أو هامشية، بل هي مركزية. تشكل الوحدة الروحية في الصلاة والسرّ الأساس لأيّ زواج مسيحي حقيقي، والخلاف حول مثل هذا الأساس يعيق نمو الزوجين في المسيح. هذه هي المشكلة الرئيسية في الزيجات المختلطة.

إلى ذلك، عندما يكون الزوجان شابّين، يأتي الأطفال ويتعيّن على الوالدين تحديد كيفية تربيّتهم. هذه ليست مجرد مسألة تحديد الكنيسة التي سيعتمد فيها الطفل، بل نوع الحياة التي سيحياها الطفل بعد ذلك. مرةً أخرى، تثور الأسئلة التي واجهت الزوجين عندما بدءا حياتهما الروحية معًا لأول مرة. هل سيعلم الوالدان الطفل الأرثوذكسي أن البابا بالتأكيد ليس نائب المسيح في تحدّي الاعتقاد أحد الوالدين الكاثوليكى بأنه كذلك؟ هل سيعلمان الطفل أن الإفخارستيا هي جسد ودم المسيح الحقيقيين اللذين يتناولهما في الذبيحة الإفخارستية على الرغم من حقيقة أن الوالد المعمداني ينكر ذلك بشكل قاطع؟ هل سيعلمان الطفل وجوب الصلاة من أجل الموتى على الرغم من أن اللوثرى أو المشيخي يعتقد أن هذا غير مجدٍ وعبثي؟ لا يمكن تأجيل القضية إلى الأبد. على سبيل المثال، إذا تمّ تعليم الطفل الأرثوذكسي أن البابا ليس نائب المسيح، فسوف يسأل الطفل قريبًا لماذا تقول الأم (أو الأب) إنه كذلك؟ تكشف المعضلة التي تواجه الأطفال في إجبارهم على الاختيار بين ديانتين مختلفتين الانقسام الذي بناه الوالدان باتحادهما منذ اليوم الأول، بالإضافة إلى الكشف بعبارات صارخة ومؤثرة عن سبب كون الزواج المختلط إشكاليًا.

يدفع الأطفال ثمن هذه النسبية العقائدية، وغالبًا ما يكون ذلك في رفض معتقدات كلا الوالدين تمامًا. قد يستنتج الطفل أن الدين لا يمكن أن يكون بهذه الأهمية، وإلا لكان الأم والأب أصراً على أن يكون للجميع عقيدة واحدة. فالأشياء المهمة حقًا، كرفض العنصرية على سبيل المثال، ليس متروكة بدون تحديد أو معلّقة في الهواء. الحديث عن "نمو الزوجين معًا" في رحلتهم المشتركة، أو "الكينونة في رحلة الزواج"، أو "الاستعداد للشراكة والتمكّن فيها نحو إمكانية التعايش المشترك" هو ببساطة حجب لهذا البعد الإشكالي.

أخيراً، أثر ازدياد الزيجات المختلطة

صحيح أن الزيجات المختلطة شائعة جدًا في أمريكا الشمالية وأماكن أخرى وتتزايد وتيرتها. إنما لا ينبغي الترحيب بهذا وكأنه تمرين في المسكونية أو التعددية، بل ينبغي النظر إليه على حقيقته، أي كدليل على أن الإيمان بالمسيح سطحي لدى كثيرين من الناس. كثيرون لن يحلموا أبدًا، على سبيل المثال، بالزواج من شخص تختلف آراؤه عن العنصرية عن آرائهم. لكنهم لا ينعجون على الإطلاق من فكرة الزواج من شخص ذي وجهات نظر، عن المسيح والحياة المسيحية، مختلفة عن ما يرون.

ليس انتشار الزواج المختلط المشكلة الحقيقية، بل هو أحد أعراض مشكلة أكبر حجماً وأكثر أساسية. الحقيقة المخيفة وغير المرحب بها هي أن بالنسبة للعديد من الأرثوذكسيين في أمريكا الشمالية، يرتبط إيمانهم إلى حد ما بهويتهم العرقية. هذا هو السبب في أن قرار الشريك غير الأرثوذكسي بعدم التحول إلى الأرثوذكسية لا يثير قلق الشريك الأرثوذكسي. أن لا يشارك أحد الشريكين التراث العرقي للآخر هي مشكلة لا ينبغي أن تكون لأن التراث العرقي، على كونه ثميًا، ليس بالغ الأهمية. عندما تحدّد الأرثوذكسية عبر التراث العرقي، لن يمثل الزواج المختلط مشكلة حقيقية بالنسبة لهم. نلاحظ، بالطبع، أن مشكلة سطحية الإيمان لا تقتصر على الأرثوذكس من هويات عرقية معينة. للأسف، إن هذه المشكلة تصيب أشخاصاً من كل المجموعات العرقية.

إن مشكلة سطحية الإيمان أكبر من مشكلة الزواج المختلط. لقد قيل عن أشكال بروتستانتية معينة أنها بغرض ألف ميل وعمق ربع بوصة. للأسف، ينطبق هذا الوصف على العديد من الأرثوذكس اليوم. انتشار الزواج المختلط يكشف هذا الواقع وحسب.

بالطبع، هناك استثناءات في زيجات يكون فيها الشريكان حازين في الإيمان والتقوى. لكن المشكلة تبقى وتتضح عندما يبدآن في بناء حياة صلاة معاً في الكنيسة.

أقترح على الأزواج المقبلين إلى الزواج في الكنيسة الأرثوذكسية أن يفكروا بعمق في تحديات عيش حياة مسيحية منقسمة. السؤال للشريك غير الأرثوذكسي هو: هل التزامي بطائفتي أهم من الحياة المسيحية التي سأشاركها مع شريكي وأولادي بعد الزفاف؟ إذا كان الأمر كذلك، بالمطلق، هل يجب أن أتزوج هذا الشخص إذا استمر هو أو هي في الكنيسة الأرثوذكسية؟ ليست المسألة مسألة ما هو مسموح، بل ما هو حكيم.

تعقيب للأب أنطوان ملكي

هذا المقال دفعه إلي أحد الإخوة، وكان قد قرأه في الإنكليزية ووجد فيه منفعة كبيرة للمؤمنين في بلادنا، ورغب في أن تتم ترجمته ليستفيد منه الأنطاكيون. هناك عدد من الملاحظات على المقال ومنه. الملاحظة الأولى أن الأب الكاتب لا يتردد لحظة في التعبير بشكل كامل عما تعلّمه الكنيسة، فهو لا يخشى أن ينتفض بعض المؤمنين دفاعاً عن اجتماعياتهم التي يحملونها معهم إلى الكنيسة. مجرد نقل الاجتماعيات إلى الكنيسة ليس المشكلة دائماً، إذ قد يكون هذا مباركاً ومطلوباً حين تكون هذه الاجتماعيات على قلب الكنيسة ولا تخالفها. إنما المشكلة هي في أن نسعى إلى مطاوعة الكنيسة لهذه الاجتماعيات، أي أن نريد كنيسة على شكل المجتمع لا مجتمع على شكل الكنيسة.

واقعنا اليوم في أنطاكية، ويسهل إثباته إحصائياً، هو أن غالبية زيجات أبنائنا وبناتنا هي من غير الأرثوذكسيين. هذا إن عنى شيئاً فهو أن معتقد الشريك(ة) ليس مطروحاً إلا أحياناً، عندما نصل إلى

الإكليل. قلة من الشبان والشابات يثنيهم عدم انتماء من يرغبون بالارتباط به إلى الكنيسة الأرثوذكسية عن هذا الارتباط، أو حتى يستدعي إعادة النظر والتفكير. وهذا إن دل على شيء فعلى أن لائحة أهداف الارتباط لا يأتي على رأسها تأسيس كنيسة في البيت، وقد لا يرد هذا الهدف في هذه اللائحة. علام يدل ذلك؟ على أن العيب هو في التربية، البيئية والكنسية. لا ينفع أن نقول للشباب أو الصبية عند ارتباطهما، أو بعده، عن أهمية أن يكون الشريك شريكاً في الإيمان قبل كل شيء. هذا كلام علينا قوله قبل الوصول إلى تلك المرحلة. وهنا تتوزع المسؤولية على الأهل والكاهن والتعليم الديني معاً. حتى حلقات إعداد الزواج مقصورة في هذا الإطار. فكل العروسات، كون الإكليل هو في كنيسة العريس، مهما كانت خلفيتهن يتلقين نفس الإعداد.

هنا نعود إلى ما وصفه الكاتب بسطحية الإيمان. علينا أن نعترف بأن هناك غالبية إيمانها سطحي، ومنها كهنة. الإيمان السطحي قد لا تنقصه الحجج اللاهوتية والاستشهادات الكتابية وحتى السرديات من سير القديسين. ما ينقص الإيمان السطحي هو "القوة التي تكفل كل ضعف" والتي تعمل في الشاب أو الصبية فتعطيها الجرأة على رفض العلاقة التي لا تقدس، وتعمل في الأهل الذين يجروون على توجيه أبنائهم نحو المسيح بغض النظر عن متطلبات المجتمع وميوله، وتعمل في الكهنة الذين يرون خلاص النفوس واجباً عليهم يتقدم على كل شيء، وتعمل في المطارنة الذين لا يترددون في تعليم شعبهم أن القوانين الكنسية هي علاجات وأدوية وغذاء للمؤمنين، وأن عدم احترامها هو المرض الذي ينخر ويؤتي إلى الموت، الروحي طبعاً.

طبيعي أن لا يُعجب هذا الكلام رجلاً متزوجاً من غير أرثوذكسية وبقية على ما هي عليه لأن لا زوجها ولا كاهن رعيتهما فتح لها باب الأرثوذكسية لتدخل منه فتستحق ما سلفتها إياه الكنيسة الأرثوذكسية في الإكليل بترتيلها "افرحي ايها الملكة". وطبيعي أن لا يعجب هذا الكلام أبناء هذه السيدة. وطبيعي أن لا تحتتمل هذه السيدة هذا الكلام. لهذا درجنا في أنطاكية، كي لا يزعج أحد، أن لا نقول هذا الكلام. قد يزعج المسيح، لكنه المسيح، الذي دبّر غيره ويقدر أن يدبّر نفسه. لكن الشهادة لم تكن يوماً في المسالمة وكلمة الحق لم تكن يوماً سلسلة.